جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة المالية

على الشركات المشتركة

رئاسة الإدارة المركزية للشركات المشتركة صادر		
رقم	التاريخ	المرفقات
٧١٠	٥/١٣ ٢٠٢٠	/

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

"شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا"

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم تقريري مراقب الحسابات على القوائم المالية الدورية "المستقلة والمجمعة" لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا عن الفترة من ٢٠١٩/٩/١ حتى ٢٠٢٠/٢/٢٩.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا في ٣ /٥/ ٢٠٢٠

وكيل الجهاز

خالص التقدير

"محاسبة / ناهد أحمد عقل"

جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة المالية
على الشركات المشتركة

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

الى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا

المقدمة:

قمنا بإجراء فحص محدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا في ٢٩فبراير ٢٠٢٠ والبالغ إجمالي الأصول بها نحو ١,٥٧٣ مليار جنيه، وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية من ٢٠١٩/٩/١ حتى ٢٠٢٠/٢/٢٩ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا فقط في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة.

اساس ابداء استنتاج متحفظ

وبناء على الفحص المحدود الذي قمنا به تحقيقاً لهذا الغرض وفى ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة فقد تبين لنا ما يلي:

- لم يتم حتى تاريخه استغلال أو بيع أرض ومبني القدس المسترد من جامعة ٦ أكتوبر بعد فسخ عقد تأجيره التمويلي معها والبالغ صافي تكلفته نحو ١٠,٥٥٢ مليون جنيه تنفيذاً لقرار الجمعية العامة المنعقدة في دور انعقاد غير عادي بتاريخ ٢٠١٩/١/١٠، فضلاً عن عدم قيام الشركة بتجديد التعاقد مع شركة الاتحاد الخبراء المثمنين (شركة الحبشي) بشأن الإعلان عن بيع المقر بالمزاد العلني، مما نري معه سرعة اتخاذ اللازم للاستفادة من المبني حتى لا يمثل طاقة عاطلة غير مستغلة.

-مازالت بعض القضايا القانونية والبلاغات المرفوعة من وضد الشركة بشأن إثبات صحة مساهمات الشركة في رأسمال جامعة ٦ أكتوبر البالغة نحو ٩٥٥,٧مليون جنيه متداولة بالقضاء والمقامة ضد كل من رئيس الجامعة السابق (بصفته الممثل القانوني للجامعة)، والسيد/ سيد تونسي محمود (بصفته رئيس مجلس أمناء الجامعة سابقاً، ورئيس مجلس إدارة

الشركة والعضو المنتدب سابقاً)، وكذا مع بعض الجهات الأخرى محالة للتحقيقات.

ويتصل بما سبق صدور حكم المحكمة الاقتصادية بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٤ في الدعوي رقم (٦٢٢) لسنة ٩ اقتصادية والمنظورة أمام الدائرة الثانية استئناف اقتصادي بشأن صحة مساهمات الشركة في رأس مال جامعة ٦أكتوبر بإثبات ترك الخصومة في الدعوي الأصلية وذلك لإبرام عقد اتفاق بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ بين الشركة والسيد المذكور/سيد تونسي محمود وإقراره بملكية الشركة لجامعة ٦أكتوبر، أما باقي القضايا الأخرى والبلاغات مؤجلة لجلسات خلال الفترة القادمة للاطلاع والحكم.

الاستنتاج: -

وفى ضوء فحصنا المحدود باستثناء ما جاء في الفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ.

. فقرة توجيه انتباه:

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً: -

- مازالت بعض الدعاوى المرفوعة من وضد الشركة بشأن تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات) طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية في ٢٠١٨/١١/٢٨ متداولة ومؤجلة لجلسات خلال الفترة القادمة للاطلاع والحكم، مما ترتب عليها عدم التأشير في السجل التجاري حتى تاريخه، ومنها قيام الشركة بإقامة الدعوتين التاليتين:

- رقم (٤٢٥٩٣) لسنة ٧٣ ق والمنظورة أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة (٧) استثمار ضد السيد/ وزير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن الطعن على تحفظ الهيئة العامة للاستثمار على قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة الحالي بمحاضر اجتماعات الشركة (جمعيات عامة، مجالس الإدارة) منذ تاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨ حتى تاريخه والدعوي تم إحالتها لهيئة مفوضي الدولة والمحدد لها جلسة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٥ وجاري إعداد التقرير في موضوع الدعوي.
- رقم (٢٥٦٧٨) لسنة ٧٤ ق محكمة القضاء الإداري - الدائرة (٧) استثمار المقامة ضد الهيئة العامة للرقابة المالية للطعن على كل من قرار الهيئة رقم (١٥٨) الصادر في ٢٠١٩/١١/٢١ بشأن وقف تنفيذ قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات)، وكذا على قرار لجنة تظلمات الهيئة الصادر في ٢٠٢٠/٢/٢ بقبول تظلم الشركة شكلاً ورفضه موضوعا.

وذلك في ضوء صدور حكم المحكمة الاقتصادية بجلسة ٢٠١٩/١١/١٢ برفض الدعوي رقم (١٦٢) لسنة ١١ق استئناف اقتصادي والمنظورة أمام الدائرة الثانية المقامة من شركة الأهلي للاستثمارات ضد شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا وآخرين بشأن تشكيل مجلس إدارتها لدورة جديدة لمدة (٣سنوات) منذ ٢٠١٨/١١/٢٨، وإلزامها بالمصروفات وأتعاب المحاماة وقد تم الطعن على الحكم الصادر من كل من (شركة الأهلي، الهيئة العامة للرقابة المالية، شركة مصر للتأمين، المصرف المتحد) وكان محددا لنظره جلسة ٢٠٢٠/٤/١ وتم تأجيلها إداريا لتعطيل العمل بالمحاكم حتى الأن.

- قامت الشركة بتغيير في السياسة المحاسبية لمعالجة قيمة مساهمتها في رأس مال جامعة ٦ أكتوبر من استثمارات في

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة المالية
على الشركات المشتركة

شركات شقيقة إلي استثمارات في شركات تابعة اعتباراً من القوائم المالية الدورية في ٢٠١٩/١١/٣٠ والبالغة نحو ٩٥٥,٧٠٠ مليون جنيه طبقاً لقرار مجلس إدارة الشركة المنعقد بجلسته رقم (١٥٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٥ بالتزام الشركة "تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) وإعداد قوائم مالية مجمعة وذلك لسيطرة الشركة علي السياسة المالية والتشغيلية لجامعة ٦أكتوبروإعادة تشكيل مجلس أمناء الجامعة وفقاً لجماعة المؤسسين - شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا".

تحريراً في: ٢٠٢٠/٥/٣

مديرا العموم

محاسب/ محمد عبد الحميد ابراهيم
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

محاسبة/ هويدا السيد صابر

رئيس القطاع

محاسبة/ جيهان متولي عبد الهادي

يعتمد ،،،،،،،

وكيل الجهاز

محاسبة /ناهد أحمد عقل

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة المالية
على الشركات المشتركة

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا

المقدمة:

قمنا بإجراء فحص محدود لقائمة المركز المالي الدورية المجمعة المرفقة لشركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا في ٢٩فبراير ٢٠٢٠ والبالغ إجمالي الأصول بها نحو ٢,٦١٥ مليار جنيه، وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المالية من ٢٠١٩/٩/١ حتى ٢٠٢٠/٢/٢٩ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا فقط في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة، مع الأخذ في الاعتبار أن الشركة التابعة يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر.

اساس ابداء استنتاج متحفظ

وبناء على الفحص المحدود الذي قمنا به تحقيقاً لهذا الغرض وفى ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من الإدارة فقد تبين لنا ما يلي:

- لم يتم حتى تاريخه استغلال أو بيع أرض ومبني القدس المسترد من جامعة ٦ أكتوبر بعد فسخ عقد تأجيره التمويلي معها والبالغ صافي تكلفته نحو ١٠,٥٥٢ مليون جنيه تنفيذاً لقرار الجمعية العامة المنعقدة في دور انعقاد غير عادي بتاريخ ٢٠١٩/١/١٠، فضلاً عن عدم قيام الشركة بتجديد التعاقد مع شركة الاتحاد الخبراء المثمنين (شركة الحبشي) بشأن الإعلان عن بيع المقر بالمزاد العلني، مما نري معه سرعة اتخاذ اللازم للاستفادة من المبني حتى لا يمثل طاقة عاطلة غير مستغلة.

-مازالت بعض القضايا القانونية والبلاغات المرفوعة من وضد الشركة بشأن إثبات صحة مساهمات الشركة في رأسمال جامعة ٦ أكتوبر البالغة نحو ٩٥٥,٧مليون جنيه متداولة بالقضاء والمقامة ضد كل من رئيس الجامعة السابق (بصفته

الممثل القانوني للجامعة)، والسيد/ سيد تونسي محمود (بصفته رئيس مجلس أمناء الجامعة سابقاً، ورئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب سابقاً)، وكذا مع بعض الجهات الأخرى محالة للتحقيقات.

ويتصل بما سبق صدور حكم المحكمة الاقتصادية بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٤ في الدعوي رقم (٦٢٢) لسنة ٩ اقتصادية والمنظورة أمام الدائرة الثانية استئناف اقتصادي بشأن صحة مساهمات الشركة في رأس مال جامعة ٦أكتوبر بإثبات ترك الخصومة في الدعوي الأصلية وذلك لإبرام عقد اتفاق بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ بين الشركة والسيد المذكور/سيد تونسي محمود وإقراره بملكية الشركة لجامعة ٦أكتوبر، أما باقي القضايا الأخرى والبلاغات مؤجلة لجلسات خلال الفترة القادمة للاطلاع والحكم.

الاستنتاج: -

وفى ضوء فحصنا المحدود باستثناء ما جاء في الفقرات السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ.

فقرة توجيه انتباه:

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً: -

- مازالت بعض الدعاوى المرفوعة من وضد الشركة بشأن تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات) طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية في ٢٠١٨/١١/٢٨ متداولة ومؤجلة لجلسات خلال الفترة القادمة للاطلاع والحكم، مما ترتب عليها عدم التأشير في السجل التجاري حتى تاريخه، ومنها قيام الشركة بإقامة الدعوتين التاليتين:

- رقم (٤٢٥٩٣) لسنة ٧٣ ق والمنظورة أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة (٧) استئمار ضد السيد/ وزير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن الطعن على تحفظ الهيئة العامة للاستثمار على قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة الحالي بمحاضر اجتماعات الشركة (جمعيات عامة، مجالس الإدارة) منذ تاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨ حتى تاريخه والدعوي تم إحالتها لهيئة مفوضي الدولة والمحدد لها جلسة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٥ وجاري إعداد التقرير في موضوع الدعوي.
- رقم (٢٥٦٧٨) لسنة ٧٤ ق محكمة القضاء الإداري - الدائرة (٧) استئمار المقامة ضد الهيئة العامة للرقابة المالية للطعن على كل من قرار الهيئة رقم (١٥٨) الصادر في ٢٠١٩/١١/٢١ بشأن وقف تنفيذ قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات)، وكذا على قرار لجنة تظلمات الهيئة الصادر في ٢٠٢٠/٢/٢ بقبول تظلم الشركة شكلاً ورفضه موضوعا.

وذلك في ضوء صدور حكم المحكمة الاقتصادية بجلسة ٢٠١٩/١١/١٢ برفض الدعوي رقم (١٦٢) لسنة ١١ق استئناف اقتصادي والمنظورة أمام الدائرة الثانية المقامة من شركة الأهلي للاستثمارات ضد شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا وآخرين بشأن تشكيل مجلس إدارتها لدورة جديدة لمدة (٣سنوات) منذ ٢٠١٨/١١/٢٨، وإلزامها بالمصروفات وأتعاب المحاماة وقد تم الطعن على الحكم الصادر من كل من (شركة الأهلي، الهيئة العامة للرقابة المالية، شركة مصر للتأمين، المصرف المتحد) وكان محددا لنظره جلسة ٢٠٢٠/٤/١ وتم تأجيلها إداريا لتعطيل العمل بالمحاكم حتى الآن.

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة المالية
على الشركات المشتركة

- قامت الشركة بتغيير في السياسة المحاسبية لمعالجة قيمة مساهمتها في رأس مال جامعة ٦ أكتوبر من استثمارات في شركات شقيقة إلي استثمارات في شركات تابعة اعتباراً من القوائم المالية الدورية في ٢٠١٩/١١/٣٠ والبالغة نحو ٩٥٥,٧٠٠ مليون جنيه طبقاً لقرار مجلس إدارة الشركة المنعقد بجلسته رقم (١٥٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٥ بالتزام الشركة "تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) وإعداد قوائم مالية مجمعة وذلك لسيطرة الشركة علي السياسة المالية والتشغيلية لجامعة ٦أكتوبر وإعادة تشكيل مجلس أمناء الجامعة وفقاً لجماعة المؤسسين - شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا".

تحريراً في: ٢٠٢٠/٥/٣

مديرا العموم

محاسب/ محمد عبد الحميد ابراهيم
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

محاسبة/ هويدا السيد صابر

رئيس القطاع

محاسبة/ جيهان متولي عبد الهادي

يعتمد ،،،،،،،

وكيل الجهاز

محاسبة /ناهد أحمد عقل

شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا ش.م.م

رأس المال المرخص به ٤ مليار جنيه - رأس المال المصدر ٩٠٩ مليون جنيه

السيدة الأستاذة المحاسبة / رئيس قطاع الإدارة المركزية للرقابة على الشركات المشتركة
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة وبعد

بالإشارة الى خطاب سيادتكم الوارد بتاريخ ٣ /٥/ ٢٠٢٠ برقم (٧١٠) بشأن تقريرى الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة والمجمعة للشركة عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/٢/٢٩ .

رجاء التفضل بالإحاطة بالاتي :

م	ملاحظات الجهاز	رد الشركة
١-	لم يتم حتى تاريخه استغلال او بيع أرض ومبني القدس المسترد من جامعة ٦ أكتوبر بعد فسخ عقد تأجيره التمويلي معها والبالغ صافي تكلفته نحو ١٠،٥٥٢ مليون جنيه تنفيذا لقرار الجمعية العامة المنعقدة فى دور انعقاد غير عادى بتاريخ ٢٠١٩/١/١٠ ، فضلا عن عدم قيام الشركة بتجديد التعاقد مع شركة الاتحاد الخبراء المثمنين (شركة الحبشى) بشأن الاعلان عن بيع المقر بالمزاد العلني ، مما نري معه سرعة اتخاذ اللازم للاستفادة من المبنى حتى لا يمثل طاقة عاطلة غير مستغلة.	**نظرا لانتهاء المهلة المحددة لعقد الخبير لإجراء المزاد لم يتم تجديد العقد فى ضوء الظروف الحالية للبلاد وسيتم اتخاذ اللازم حتى لا يمثل الاصل طاقة عاطلة غير مستغلة بعد انتهاء فترة الحظر المفروضة حاليا ، وجارى الاتصال بجهات متخصصة لبيعه .**
٢-	- ما زالت بعض القضايا القانونية والبلاغات المرفوعة من وضد الشركة بشأن إثبات صحة مساهمات الشركة فى رأس مال جامعة ٦ أكتوبر البالغة نحو ٩٥٥,٧ مليون جنيه متداولة بالقضاء والمقامة ضد كل من رئيس الجامعة السابق (بصفته الممثل القانونى للجامعة) ، والسيد / سيد تونسى محمود (بصفته رئيس مجلس أمناء الجامعة سابقاً ، ورئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب سابقا) وكذا مع بعض الجهات الاخرى محالة للتحقيقات. ويتصل بما سبق صدور حكم المحكمة الاقتصادية بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٤ فى الدعوى رقم (٦٢٢) لسنة ٩ اقتصادية والمنظورة امام الدائرة الثانية استئناف اقتصادى بشأن صحة مساهمات الشركة فى رأس مال جامعة ٦ أكتوبر بأثبات ترك الخصومة فى الدعوى الاصلية وذلك لابرام عقد اتفاق بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٦ بين الشركة والسيد المذكور / سيد تونسى محمود واقرارة بملكية الشركة لجامعة ٦ أكتوبر ، أما باقى القضايا الاخرى والبلاغات مؤجلة لجلسات خلال الفترة القادمة للاطلاع والحكم .	*سيتم موافاتكم بتقرير المستشار القانوني للشركة يوضح الموقف القانونى فور صدور احكام والعرض على المجلس لعمل اللازم .*
٣-	مازالت بعض الدعاوى المرفوعة من وضد الشركة بشأن تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات) طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية في ٢٠١٨/١١/٢٨ متداولة	

١١٠ شارع القصر العينى - مبنى بنك التنمية الزراعية - القاهرة - الرقم البريدى ١١٦٢٣

تليفون : ٢٧٩٣١٩٨٢/٣(٢٠٢+) فاكس : ٢٧٩٣١٩٨٤ (٢٠٢+)

	ومؤجلة لجلسات خلال الفترة القادمة للاطلاع والحكم، مما ترتب عليها عدم التأشير في السجل التجاري حتى تاريخه، ومنها قيام الشركة بإقامة الدعوتين التاليتين: • رقم (٤٢٥٩٣) لسنة ٧٣ ق والمنظورة أمام محكمة القضاء الإداري الدائرة (٧) استثمار ضد السيد/ وزير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن الطعن على تحفظ الهيئة العامة للاستثمار على قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة الحالي بمحاضر اجتماعات الشركة (جمعيات عامة، مجالس الإدارة) منذ تاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨ حتي تاريخه والدعوي تم إحالتها لهيئة مفوضي الدولة والمحدد لها جلسة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٥ وجاري إعداد التقرير في موضوع الدعوي. • رقم (٢٥٦٧٨) لسنة ٧٤ ق محكمة القضاء الإداري - الدائرة (٧) استثمار المقامة ضد الهيئة العامة للرقابة المالية للطعن على كل من قرار الهيئة رقم (١٥٨) الصادر في ٢٠١٩/١١/٢١ بشأن وقف تنفيذ قرار تشكيل مجلس إدارة الشركة لدورة جديدة لمدة (٣سنوات)، وكذا على قرار لجنة تظلمات الهيئة الصادر في ٢٠٢٠/٢/٢ بقبول تظلم الشركة شكلاً ورفضه موضوعا. وذلك في ضوء صدور حكم المحكمة الاقتصادية بجلسة ٢٠١٩/١١/١٢ برفض الدعوي رقم (١٦٢) لسنة ١١ق استئناف اقتصادي والمنظورة أمام الدائرة الثانية المقامة من شركة الأهلي للاستثمارات ضد شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا وآخرين بشأن تشكيل مجلس إدارتها لدورة جديدة لمدة (٣سنوات) منذ ٢٠١٨/١١/٢٨، وإلزامها بالمصروفات وأتعاب المحاماة وقد تم الطعن على الحكم الصادر من كل من (شركة الأهلي، الهيئة العامة للرقابة المالية، شركة مصر للتأمين، المصرف المتحد) وكان محددا لنظره جلسة ٢٠٢٠/٤/١ وتم تأجيلها إدارياً لتعطيل العمل بالمحاكم حتى الآن.	*سيتم موافاتكم بتقرير المستشار القانوني للشركة* *يوضح الموقف القانونى فور صدور احكام* *والعرض على المجلس لعمل اللازم .*
	- قامت الشركة بتغيير السياسة المحاسبية لمعالجة قيمة مساهمتها في رأس مال جامعة ٦ أكتوبر من "استثمارات في شركات شقيقة" إلي "استثمارات في شركات تابعة" اعتباراً من القوائم المالية الدورية في ٢٠١٩/١١/٣٠ والبالغة نحو ٩٥٥،٧٠٠ مليون جنيه طبقاً لقرار مجلس إدارة الشركة المنعقد بجلسته رقم (١٥٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٥ بالتزام الشركة	قامت الشركة بتغيير السياسة المحاسبية لمعالجة قيمة مساهمتها في رأس مال جامعة ٦ أكتوبر من "استثمارات في شركات شقيقة" إلي "استثمارات في شركات تابعة" اعتباراً من القوائم المالية الدورية في ٢٠١٩/١١/٣٠ والبالغة نحو ٩٥٥،٧٠٠ مليون جنيه طبقاً لقرار مجلس إدارة الشركة المنعقد بجلسته رقم (١٥٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٥ بالتزام الشركة تطبيق معيار

"تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) وإعداد قوائم مالية مجمعة وذلك لسيطرة الشركة علي السياسة المالية والتشغيلية لجامعة ٦أكتوبروإعادة تشكيل مجلس أمناء الجامعة وفقاً لجماعة المؤسسين - شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا".	المحاسبة المصري رقم (٤٢) وإعداد قوائم مالية مجمعة وذلك لسيطرة الشركة علي السياسة المالية والتشغيلية لجامعة ٦أكتوبروإعادة تشكيل مجلس أمناء الجامعة وفقاً لجماعة المؤسسين - شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا" و بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ تم مخاطبة الهيئة العامة للرقابة المالية وتسليمها صورة طبق الاصل من القوائم المالية المستقلة والمجمعة طبقا لتغيير سياسة الشركة في معالجة استثماراتها بجامعة ٦ أكتوبر ، ورد لشركتنا بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠ بالايميل خطاب السيدة رئيس الإدارة المركزية للرقابة على التقارير المالية بالهيئة العامة للرقابة المالية رداً على خطاب شركتنا بانهم قاموا بدراسة القوائم المستقلة والمجمعة ولم يتضمن الخطاب ما يمنع من تغيير سياستها المحاسبية لمعالجة استثماراتها في رأس مال جامعة ٦أكتوبر من شقيقة الي تابعة وتطبيق معيار (٤٢) من معايير المحاسبة المصرية وإعداد قوائم مالية مجمعة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

أ.م/ احمد زكى بكر

مدير عام الشئون المالية

أشرف محمد ابراهيم

تحريرا فى ٢٠٢٠/٥/٣